مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 322، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 **الوثيقة: GB.322/POL/7**

قسم وضع السياسات
جزء التعاون التقني

POL

التاريخ: ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤
الأصل: إنكليزي

البند السابع من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون التقني في الأراضي العربية المحتلة. وتسلّط الضوء على المبادرات الجارية لمنظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة، بما في ذلك الأزمة الإنسانية المتفشية في غزة، منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير.

ومجلس الإدارة مدعو إلى القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علماً بالأزمة في غزة والتطورات في برنامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية في الأراضي العربية المحتلة؛ (ب) دعم مشاركة منظمة العمل الدولية بقوة في إعادة إعمار غزة؛ (ج) توفير الإرشاد بشأن الاستجابة التي تقترحها منظمة العمل الدولية من خلال البرنامج المعزز للتعاون التقني وتنفيذه.

الهدف الاستراتيجي المعني: لا ينطبق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية.

الوثائق ذات الصلة: مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً - معلومات أساسية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون التقني في الأراضي العربية المحتلة. وهي تغطي برنامج عمل المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب برنامج العمل اللائق في فلسطين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، المنفذ بالتعاون مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية. وتسّلط الضوء على المبادرات الجارية لمنظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة، بما في ذلك الأزمة الإنسانية المتفشية في غزة (من شهر تموز/ يوليه ولغاية الآن)،[١] منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير.

٢. وقد اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتفاقم انعدام الاستقرار السياسي وسط تصاعد النزاع وسفك الدماء. كما علقت إسرائيل مفاوضات السلام المستهلة أصلاً في تموز/ يوليه ٢٠١٣، بعد الإعلان عن اتفاق المصالحة الفلسطينية، الذي وُضع في صيغته النهائية في نيسان/ أبريل ٢٠١٤. وتم تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني من تكنوقراط في ٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٤.

٣. وأطلقت إسرائيل في ٧ تموز/ يوليه ٢٠١٤ عمليتها العسكرية المسماة "الجرف الصامد" في قطاع غزة، التي استمرت سبعة أسابيع. وبدأ سريان وقف إطلاق النار المفتوح في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤. وقد بلغ حجم الأضرار التي خلفها اشتداد الأعمال العدوانية خلال ٥٠ يوماً، مستوى غير مسبوق منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧. وبلغ عدد القتلى من الجانب الفلسطيني ٢ ١٣١ قتيلاً، منهم ١ ٤٧٣ مدنياً، بمن فيهم ٥٠١ طفلاً، وإصابة ١١ ١٠٠ فلسطيني بجروح، وفقاً للتقديرات الأولية. ولا يزال قرابة ١١٠ ٠٠٠ شخص من المهجرين داخلياً في ملاجئ طارئة قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أو عند عائلات مضيفة. كما دُمرت حوالي ١٨ ٠٠٠ وحدة سكنية أو تعرضت لأضرار جسيمة، مما تسبب في تشريد قرابة ١٠٨ ٠٠٠ شخص. وقد دمرت اثنتان وعشرون مدرسة تدميراً كاملاً وتضررت ١١٨ مدرسة بسبب النزاع، وأفادت وكالة الأونروا عن تضرر ما لا يقل عن ٧٥ مدرسة، كما لحقت الأضرار بمباني التعليم العالي، بما فيها مبنى الجامعة الإسلامية في غزة.[٢]

٤. وأوضح منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في كلمته إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، أنّ "قلة التقدم المحرز في المسار السياسي وفي النزاع الدائر والاحتلال المستمر، يقوّض بشدة استدامة حل الدولتين ... في منطقة متقلبة وسريعة التغير، تشكل رؤية حل الدولتين والإنجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية عناصر للاستقرار والتقدم لا ينبغي التفريط بها، بل ينبغي على العكس الحفاظ عليها وتحقيقها بالكامل من دون أي تقاعس."[٣]

٥. وكان المدير العام، في ملحق التقرير الذي قدمه إلى الدورة الثالثة بعد المائة (٢٠١٤) لمؤتمر العمل الدولي عن *وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة*، قد دّق ناقوس الخطر إزاء التدهور المستمر. ويشدد التقرير على أنّ "النتيجة الأكثر احتمالاً لعملية سلام مختلة أو متعثرة، هي بقاء الوضع على ما هو عليه. وينبغي أن يكون من المعلوم تماماً مع ذلك، أن هذا لن يكون هو "الوضع الراهن" على أرض الواقع". ويخلص بالقول:

> لا مناص من الحفاظ على عملية السلام وتكثيفها من أجل ضمان إمكانية تحقيق الحل القائم على أساس الدولتين، مع قيام دولة فلسطينية تتمتع باقتصاد مزدهر وبُعد اجتماعي متين قائم على الحقوق. ... حيث كانت جميع البوادر تشير إلى أن هذه المفاوضات تتجه نحو الانهيار. ومن المرجح أن يكرس هذا الانهيار، في حال حدوثه، "وضعاً راهناً" مضللاً. وبالنسبة إلى العمال الفلسطينيين وأسرهم، يعني استمرار الوضع الحالي على أرض الواقع أن تظل أوضاعهم وحقوقهم آخذة في التدهور.

[١] ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

[٢] انظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA): *Occupied Palestinian Territory: Gaza emergency*, Situation report, 4 September 2014.

[٣] كلمة ألقاها السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ أمام مجلس الأمن.

٦. وما فتئ النمو الاقتصادي يستمر في مساره النزولي منذ عام ٢٠١٢، مع تراجع المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة. وشهد الاقتصاد الفلسطيني، قبل عام ٢٠١٢، ثلاث سنوات من النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ازدهار في نشاط البناء، مرتبط باقتصاد الأنفاق في غزة. وقد أدى إغلاق الأنفاق واستمرار القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في غزة والمقترنة بالتوغلات العسكرية الأخيرة، إلى تراجع ملحوظ في المكاسب الاقتصادية. ولم يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية سوى نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٣، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[٤] في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ ما قدره ٢ ٨٥٥ دولاراً أمريكياً في العام نفسه. وظل مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد في غزة عند نسبة ٤٥ في المائة من نصيب الفرد من الدخل في الضفة الغربية، حتى قبل تقييم تأثير الأحداث الأخيرة.

٧. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضاً، بلغ معدل البطالة الإجمالي نسبة ٢٣,٤ في المائة عام ٢٠١٣. وظل المعدل العام لمشاركة القوى العاملة متدنياً عند نسبة ٤٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الكبير في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث بلغ مجرد ١٧,٣ في المائة، بالمقارنة مع معدل ٦٩,٣ في المائة بالنسبة للرجال. ولم تكن نتائج سوق عمل الشباب أحسن بلاءً، إذ لم يشارك في القوى العاملة في عام ٢٠١٣ إلا نسبة ٢٩,٣ في المائة من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، مقارنة بمجرد ٨,٨ في المائة من الشابات. ووفقاً للدراسة الاستقصائية بشأن الانتقال من المدرسة إلى العمل في عام ٢٠١٣، تظل معدلات بطالة الشباب في الأرض الفلسطينية المحتلة من بين أعلى المعدلات في المنطقة، وهي ترتبط إيجابياً بمستويات التعليم العالي.

ثانياً - التقدم العام المحرز في تنفيذ البرنامج

٨. تمشياً مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (٢٠١٤-٢٠١٦) واستراتيجية قطاع العمل الخاصة بوزارة العمل، يعطي برنامج العمل اللائق الفلسطيني (٢٠١٣-٢٠١٦) الأولوية إلى المساعدة التقنية المقدمة في مجالات إدارة سوق العمل والاستخدام والحماية الاجتماعية. كما يتمشى برنامج العمل اللائق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الذي أُطلق مؤخراً لدولة فلسطين، والذي يتضمن كأول مجال من المجالات الستة ذات الأولوية فيه، التمكين الاقتصادي وسبل العيش والأمن الغذائي والعمل اللائق.

٩. ويشمل برنامج التعاون التقني الحالي لمنظمة العمل الدولية من أجل الأراضي العربية المحتلة، طائفة من المشاريع تبلغ قيمتها حوالي ٢,٢ مليون دولار أمريكي.[٥] وتخصص نسبة ٤٠ في المائة من الموارد في البرنامج الحالي للعمل اللائق إلى الاستخدام، يليها ٢٢ في المائة مخصصة للحماية الاجتماعية و٢١ في المائة لمعايير العمل و١٧ في المائة للحوار الاجتماعي. ويستفيد برنامج العمل اللائق من مساهمات من حكومة الكويت ومؤسسة التعاون ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة العمل الدولية. وتموّل حكومة الكويت لوحدها ٨٥ في المائة من برنامج منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٠. وقد احتفظت منظمة العمل الدولية بمكتب تمثيلي في القدس، بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت منذ عام ١٩٩٥. ويضم مكتب القدس خمسة موظفين بدوام كامل، وموظف سادس في غزة.

[٤] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: *التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع ٢٠١٣)* وقاعدة بيانات الحسابات القومية، آذار/ مارس ٢٠١٤.

[٥] يشمل هذا الرقم كافة الموارد من خارج الميزانية والحساب التكميلي للميزانية العادية. ويستثني المشاريع الإقليمية التي تشمل أيضاً الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثالثاً - استعراض التقدم المحرز والإنجازات المحققة في مجالات العمل الرئيسة

١ - تعزيز حقوق العمل وتحسين إدارة سوق العمل

١١. في مجال إدارة سوق العمل، واصلت منظمة العمل الدولية تعزيز المؤسسات والإجراءات الفعالة لدعم الحوار الاجتماعي الثلاثي. وفي عام ٢٠١٤، أنشئت مجموعة عمل ثلاثية وأكثر بشأن إصلاح قانون العمل، مهمتها اقتراح إصلاحات على قانون العمل. وتجري المجموعة بالاقتران مع الدعم والمدخلات التقنية من منظمة العمل الدولية، استعراضاً شاملاً لتشريعات العمل الموجودة بغية اقتراح تعديلات تتمشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

١٢. كما تعاونت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين للتوصل إلى توافق ثلاثي بشأن سياسة وبرنامج جديدين للسلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني في ٢٠١٤. وبدعم من منظمة العمل الدولية، تعد هذه اللجنة استعراضاً لكافة القوانين واللوائح الوطنية الحالية التي تعالج موضوع السلامة والصحة المهنيتين، بغية تحديد الثغرات ومجالات الإصلاح ذات الصلة.

١٣. وتتعاون منظمة العمل الدولية مع موظفي الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، لتحسين وصول الأشخاص المعوقين إلى إدارات التوظيف العامة ولتشجيع البرامج الأخرى التي تدعم استحداث الوظائف. وتُبذل الجهود مع وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين من أجل إدماج الإعاقة في أنشطتهم وبرامجهم.

١٤. وكجزء من مشروع إقليمي يرمي إلى تعزيز قدرة منظمات أصحاب العمل في المنطقة العربية، ممول من النرويج، ومن برنامج تدريبي إقليمي للوعي القانوني والوعي الاجتماعي والاقتصادي لصالح منظمات العمال، ممول من وزارة العمل الأمريكية، ما فتئت منظمة العمل الدولية تعمل عن كثب مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية ومع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من أجل تعزيز مساهمة الغرف والنقابات في وضع سياسات عمالة وطنية استباقية. وبفضل الدعم التقني الذي تقدمه منظمة العمل الدولية، أنشأ اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية وحدة بحوث سياسية في عام ٢٠١٣، تقوم بإصدار وثائق مواقف شهرية بشأن موقف القطاع الخاص من مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على نمو القطاع الخاص.

١٥. وكجزء من الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة العمل الدولية بغية تعزيز معارف الشركاء الثلاثيين وقدراتهم على التصدي لأسوأ أشكال عمل الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، ستقدم المنظمة المساعدة التقنية والمالية إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بحيث يكون في المستطاع إدماج نموذج عمل الأطفال في الدراسة الاستقصائية الوطنية للقوى العاملة في عام ٢٠١٥. وستكون المرة الأولى التي تجرى فيها دراسة استقصائية بشأن عمل الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ٢٠٠٤.

٢ - دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي

١٦. في مجال الضمان الاجتماعي، تدعم منظمة العمل الدولية إرساء أول نظام للضمان الاجتماعي لصالح عمال القطاع الخاص وأفراد عائلاتهم، إلى جانب قانون جديد للضمان الاجتماعي يقوم على معايير العمل الدولية وأفضل الممارسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء اللجنة الوطنية الثلاثية للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء، والمكلفة بالمضي قدماً بالقانون الجديد للضمان الاجتماعي حتى يأتي ثماره. وبغية تنوير عملية الحوار الاجتماعي، أطلقت منظمة العمل الدولية دراسة إكتوارية تقيّم وترسي مختلف السيناريوهات لوضع نظام للمعاشات التقاعدية لصالح المسنين والمعوقين والورثة ونظام لتأمين الأمومة ونظام لإصابات العمل. وتم التوصل إلى توافق ثلاثي بشأن الإطار السياسي لنظام الضمان الاجتماعي الجديد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ وبشأن قانون الضمان الاجتماعي الجديد الموضوع بمساعدة منظمة العمل الدولية والمتوقع أن يوضع في صيغته النهائية في ٢٠١٤. أضف إلى ذلك أنّ منظمة العمل الدولية تقدم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية لضمان استدامة نظام معاشات القطاع العام.

٣ - تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

١٧. أصدرت منظمة العمل الدولية في أيار/ مايو ٢٠١٤، بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقريراً بشأن انتقال الشباب إلى سوق العمل، استناداً إلى الدراسة الاستقصائية لمنظمة العمل الدولية عن الانتقال من المدرسة إلى العمل. وبينت الدراسة الاستقصائية أنّه لم تتمكن من إتمام الانتقال إلى سوق العمل للحصول على عمالة مستقرة و/أو مرضية، سوى شريحة صغيرة من الفلسطينيين الشباب (٢٢,٦ في المائة). ومن شأن الحوار الاجتماعي الثلاثي المعني بعمالة الشباب أن يستنير بنتائج الدراسة وأن يسترشد بها في تصميم أية سياسات وبرامج مستقبلية.

١٨. وقامت منظمة العمل الدولية، من خلال الجهود التي تبذلها في النهوض بالعمالة اللائقة للشباب، بتدريب أكثر من ١ ٧٠٠ شخص من الشباب الفلسطيني في سياق برنامج "تعرف على قطاع الأعمال" خلال مرحلته الرائدة، بهدف تطوير مهاراتهم في تنظيم المشاريع من أجل العمل للحساب الخاص كخيار وظيفي. وإثر نجاح البرنامج الرائد، قامت وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي بإضفاء الطابع المحلي على البرنامج ليشمل جميع مراكز التدريب المهني والمدارس الصناعية والمعاهد التقنية.

١٩. وكجزء من الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في غزة، تعمل المنظمة على دعم سبل العيش وفرص العمل في قطاع صيد الأسماك عن طريق تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين على تقديم الخدمات. كما أجري في عام ٢٠١٤ تحليل لسلسلة القيم على أساس تشاركي في قطاع صيد الأسماك، تم فيه تحليل مواطن القوة والضعف والفرص الرئيسية المفتوحة أمام هذا القطاع بغية تنوير الخطط الرامية إلى تحسين واعتماد نُهج جديدة في إنتاج السمك. وكمتابعة مباشرة للتحليل المذكور، قدمت منظمة العمل الدولية لأعضاء التعاونيات تدريباً على إدارة التعاونيات، مع التركيز على تربية المائيات - التي تُعتبر من المجالات الرئيسية ذات الأولوية. كما سهلت منظمة العمل الدولية إجراء جولة دراسية على الموانئ في إسبانيا في أيار/ مايو ٢٠١٤، من شأنها أن تبين الجدوى من إقامة أول سوق سمك في غزة. وسيشكل ذلك مساهمة استراتيجية لتوسيع القطاع في حال تحول أحد الأحكام الرئيسية الواردة في اتفاق آب/ أغسطس ٢٠١٤ إلى واقع ملموس - ألا وهو توسيع حدود صيد الأسماك على ساحل غزة من ٣ أميال بحرية إلى ٦ أميال، مع إمكانية زيادة حدود صيد الأسماك تدريجياً في حال استمرت الهدنة.

٢٠. وأقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع جامعة بير زيت للنهوض ببيئة أكثر مراعاة للجنسين، بعد الدراسة الاستقصائية[٦] الوطنية لعام ٢٠١٢ التي بيّنت أنّ حوالي ربع النساء واجهن شكلاً من أشكال العنف القائم على نوع الجنس خلال الأشهر القليلة السابقة للدراسة. وكجزء من هذه المبادرة، دربت منظمة العمل الدولية موظفين من معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت على منهجية التدقيق التشاركي في المساواة بين الجنسين، سعياً إلى زيادة قدرات المعهد لتشخيص المسائل المتعلقة بالتمييز القائم على نوع الجنس في مكان العمل والتدخل لمعالجتها. كما دعمت منظمة العمل الدولية دراسة بحثية عن العنف القائم على نوع الجنس في الجامعة، على أن تتبعها حملة لاستثارة الوعي في صفوف الطلاب والموظفين في الجامعة، بهدف التأثير على إجراءات الجامعة وإرساء سياسة أكثر مراعاة للجنسين.

٢١. وكجزء من الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية أيضاً بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين، ما فتئت المنظمة تقدم المساعدة التقنية والدعم في تطوير القدرات لصالح اللجنة الوطنية لتشغيل النساء وأصحاب المصلحة الثلاثيين بغية تعزيز المساواة في الأجور. وبغية تنوير عمل التوعية هذا، سوف يعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة بدعم من منظمة العمل الدولية، تحلل الفجوة الجنسانية في الأجور في قطاع التعليم الذي يُعتبر أهم قطاع يتركز فيه عمل النساء في الضفة الغربية وغزة.

٢٢. كذلك، قُدم الدعم التقني للمديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة العمل بهدف تحديد القطاعات الاقتصادية الجديدة غير التقليدية من أجل تنمية التعاونيات لصالح النساء. وكجزء من هذا المسعى، تقدم منظمة العمل الدولية الدعم إلى مستشاري التعاونيات في وزارة العمل لتعزيز قدراتهم على توفير الخدمات الاستشارية والمشورة إلى التعاونيات، بما في ذلك معالجة الشواغل الخاصة بالجنسين.

[٦] أجرت جامعة بير زيت هذه الدراسة الاستقصائية في إطار مبادرة من منظمة العمل الدولية.

٢٣. وفي إطار الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لدعم عملية إعادة البناء والانتعاش في غزة، سوف تقوم المنظمة في الفترة القادمة بدعم الجامعة الإسلامية في غزة، في نشاطها الرامي إلى تعزيز قابلية الاستخدام لدى المتخرجين، بما في ذلك من خلال إدماج برامج هيكلية للتلمذة الصناعية وإعادة هيكلة المناهج الجامعية وإقرارها. وكجزء من هذا المشروع القادم، سوف تنشئ الجامعة مركز ارتباط مع المجتمع والصناعة، من شأنه أن يضفي الطابع المؤسسي على الروابط بين الجامعة والقطاع الخاص، ويضمن أن يلبي التعليم المقدم احتياجات سوق العمل.

رابعاً - الخطوات القادمة

٢٤. في ضوء الأعمال العدوانية الأخيرة وما خلّفته من تداعيات وخيمة على سبل العيش في غزة، فإنّ مجلس الإدارة مدعو للإحاطة علماً بالأزمة ودعم مشاركة منظمة العمل الدولية بقوة في إعادة إعمار غزة.

٢٥. وشهدت الأرض الفلسطينية المحتلة تراجعاً في التمويل الذي توفره الجهات المانحة منذ عام ٢٠١٠. ومن خلال الصناديق الاستئمانية متعددة الجهات المانحة، كانت منظومة الأمم المتحدة المساهم الأكبر خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأدى الإقفال التدريجي لهذه الصناديق الاستئمانية إلى تراجع حصة الأمم المتحدة من الاعتمادات من نسبة ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى أقل من ١٠ في المائة في السنوات اللاحقة. ويُعتبر إنشاء صناديق استئمانية جديدة متعددة الجهات المانحة بمثابة أولوية، لا سيما كجزء من الاستجابة الطارئة للأزمة في غزة.

٢٦. وتعمل منظمة العمل الدولية حالياً بشكل وثيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة لتطوير خطة دعم الأمم المتحدة لتحويل قطاع غزة، التي تولي الأولوية لمسائل الإدارة السديدة والانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية الهيكلية. وستستند الخطة إلى تقييم الاحتياجات وخطة الانتعاش لقطاع غزة من جانب حكومة الوفاق الوطني. كما ستتبع مبادئ تقييم الاحتياجات ما بعد النزاع، بحسب تكييفها مع واقع قطاع غزة. وكجزء من خطة الأمم المتحدة، تقيم منظمة العمل الدولية شراكة مع برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع برنامج طارئ من سنة واحدة لاستحداث العمالة والإنعاش المبكر، يركز على تعزيز القدرة على التكيف واستعادة سبل العيش في غزة.

٢٧. وقد أيّدت الهيئات المكونة الثلاثية برنامج العمل اللائق الفلسطيني في عام ٢٠١٣ وتبقى أولوياته سارية النفاذ. وأعلنت وزارة العمل أنها تنوي إحياء اللجنة الوطنية الثلاثية لسياسات العمل، التي كانت مجمدة خلال العامين المنصرمين. ويساعد ذلك على إنجاح الحوار الاجتماعي وسوف يؤدي إلى التزام أقوى مع النظراء الوطنيين لتحسين تنفيذ برنامج العمل اللائق بالتعاون الثلاثي المعزز وبناء القدرات المؤسسية.

٢٨. ووقت إعداد هذه الوثيقة، كانت الأمم المتحدة مستمرة في العمل بشكل مكثف مع الأطراف لوضع الصيغة النهائية لآلية من شأنها أن تطلق عملية إعادة تأهيل المساكن وإعادة الإعمار في قطاع غزة. والأمم المتحدة ملتزمة مع كافة الأطراف للمضي قدماً بآلية تستجيب لهذه الاحتياجات وتمكّن حكومة الوفاق الوطني من قيادة عملية إعادة إعمار قطاع غزة، وتمكنّ القطاع الخاص من الاضطلاع بها.

٢٩. ومنظمة العمل الدولية ضالعة حالياً مع حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني والشركاء الاجتماعيين في صياغة خطة التنفيذ المناسبة بغية جعل برنامج العمل اللائق فعالاً أيضاً في غزة، في حال تحولت جهود الأمم المتحدة إلى واقع ملموس في هذا الصدد، يستهدف تحقيق اقتصاد وطني متوازن ومزدهر لغزة والضفة الغربية، ويعزز بعداً اجتماعياً متيناً قائماً على الحقوق لكافة السياسات العامة. ويعكس ذلك الملاحظات الرئيسية التي جاءت في ملحق تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة ١٠٣ (٢٠١٤) لمؤتمر العمل الدولي المعنون *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، الذي تنبأ بضرورة "نزع فتيل" "القنبلة الموقوتة في غزة" بعد "... ما يقرب من سبع سنوات من الحصار وارتفاع البطالة والاعتماد على المعونة والتوترات الاجتماعية وشلل جميع أوجه النشاط الاقتصادي". وسوف تستمر منظمة العمل الدولية بالعمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتوفير حلول تقنية سعياً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٣٠. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يحيط علماً بهذه التطورات والاستجابة المقترحة لمنظمة العمل الدولية من خلال البرنامج المعزز للتعاون التقني، وأن يوفر الإرشاد بشأن الخطوات المقبلة لتنفيذه.